



## Measuring the impact of economic fluctuations on the gross domestic product in Iraq for the period 2010-2020

**Yusra salim nayyf, Emad Nayef Turki, Ahmed Rashid Ajrash, Ziad Ezzeldien Taha**

College of Administration and Economics, Tikrit University

### **Keywords:**

Economic fluctuations, gross domestic product.

### **ARTICLE INFO**

#### **Article history:**

Received 02 May 2023

Accepted 07 May. 2023

Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



#### **\*Corresponding author:**

**Yusra salim nayyf**

College of Administration and Economics, Tikrit University

**Abstract:** To investigate the effect of economic fluctuations and their impact on the gross domestic product in Iraq, as well as to identify their role in internal and external balances and to know the most important factors affecting it, the use of quantitative analysis methods will be adopted through the ARDL analysis model to analyze the relationship between economic fluctuations as an independent variable and GDP as a dependent variable using data that extends From the year (2010-2020), the research reached a number of conclusions that show the ability of the independent variable to prove its impact on the GDP indicator, which is returned as a dependent variable.

## قياس أثر التقلبات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2020-2010

يسرى سالم نايف  
عماد نايف تركي      احمد راشد عرشن      زياد عزالدين طه  
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

### المستخلص

لتحري أثر التقلبات الاقتصادية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق وكذلك للتعرف على دورها في التوازنات الداخلية والخارجية ومعرفة أهم العوامل المؤثرة عليه سيتم اعتماد استخدام طرق التحليل الكمي من خلال نموذج التحليل ARDL لتحليل العلاقة بين التقلبات الاقتصادية كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع باستخدام بيانات تمتد من عام (2010-2020)، توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات التي تبين قدرة المتغير المستقل إثبات تأثيره على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والذي يعيد كمتغير تابع.

**الكلمات المفتاحية:** التقلبات الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي.

### المقدمة

طرأت تغيرات كثيرة على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 كان من أهمها التقلبات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه التقلبات باتجاهين سلبي وايجابي، مما ساعد على تأهيل الاقتصاد العراقي في بعض الاحيان، فهناك عوامل أسهمت في تحسن واستقرار سعر الصرف منها صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، وما أتاحه من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك المركزي في رسم وتنفيذ سياساته النقدية ولجوئه إلى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، ومن أبرزها قيام البنك المركزي بتنظيم مزاد للعملة الأجنبية بهدف تحقيق ثبات وتحسين في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار، وبذلك أصبحت هناك سياسة للبنك المركزي أكثر وضوحاً أتاحت له التمتع باستقلالية جديدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلتها ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الأجنبية التي اعتمدت منذ (2003) وقد أسهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة باعتباره احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدتها البنك في رسم وتنفيذ سياساته النقدية الجديدة. وكذلك شهدت الموازنة العراقية فائضاً مالياً متواصلاً بعد عام 2003.

**مشكلة البحث:** إن جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تكمن في قياس أثر التقلبات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي، وتدور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الانعكاسات التي تتركها التقلبات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي.

**أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث من خلال أثر التقلبات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي واسهامه في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر مختلف المبادرات التجارية للدولة.

**هدف البحث:** يهدف البحث لتحقيق ما يأتي:

1. توضيح الآثار التي يمكن أن تتركها التقلبات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي

2. التعرف على العلاقة بين الناتج المحلي والنشاط الاقتصادي.

**هيكلية البحث:** لتحقيق أهداف البحث، قسم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثاني تضمن واقع أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)، أما المبحث الثالث تطرق إلى أثر تقلبات أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التقلبات الاقتصادية لها انعكاسات كبيرة على النشاط الاقتصادي.

**الحدود المكانية والزمانية:** تمثلت الحدود المكانية في العراق، وتمثلت الحدود الزمانية بالمدّة 2010-2020.

**منهجية البحث:** يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل سعر الصرف والنشاط الاقتصادي وتحديد العلاقة بينهما.

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي

اولاً. مفهوم اسعار الصرف:

1. **مفهوم سعر الصرف:** هنالك أكثر من مفهوم لسعر الصرف تتفق جميعها على العناصر والجوانب التي تميزه، وسوف يتم التطرق لبعض المفاهيم التي وردت والتي تبرز أهم جوانب سعر الصرف أو تعطي له مفهوماً شاملأً ومنها ما يأتي:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الأجنبية (عيسى، 2016: 247)، كما يعرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والعكس صحيح، ويعرف بأنه عبارة عن ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالنقود الوطنية المحلية ويعرف بأنه السعر الذي يحدد بقوة العرض والطلب في السوق الحرة والذي يمكن أن تباع وتشترى به العملة ويعرف بأنه مجموعة وحدات من عملة معينة يجب أن تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (البلداوي، 2022: 11)، أو هو سعر عملة دولة معبر عنها بعملات دول أخرى (الزعني، 2020: 19).

ويمكن استنتاج خصائص عدة لسعر الصرف وكما يأتي: (البلداوي، 2022: 11)

أ. عملية مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية والعكس.

ب. عملية المبادلة تتم وفق سعر معين.

ج. تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.

د. إن سعر الصرف يربط اقتصادات العالم المفتوح مع بعضها.

هـ. إن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي من خلال تقليل الصادرات فيؤدي لهبوط الانتاج والتشغيل للأيدي العاملة والعكس صحيح في انخفاض سعر الصرف.

2. **أهمية سعر الصرف:** تكمن أهمية سعر الصرف في الطريقة التي يحدد بها سعر الصرف على ضوء التغييرات المستقبلية عن طريق معرفة اسباب تغيره سواء كانت على الأمد القصير أو الطويل، كما هو معروف فإن سعر الصرف يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية عن طريق تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فيكون التوازن الداخلي عن طريق استقرار الأسعار والأجور والتشغيل الكامل، أما التوازن الخارجي فيتمثل بتوازن الميزان التجاري في التوازن بين الصادرات والاستيرادات، أي أن سعر الصرف يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ومن ثم

فهو يقيس القدرة على المنافسة، وكذلك تظهر أهمية سعر الصرف في تحقيق استقرار سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى (عواد، 2022: 217).

**3. وظائف سعر الصرف:** إن لسعر الصرف وظائف عدّة تلخص أهمها فيما يأتي: (حسين، 2008: 21). أ. الوظيفة القياسية: إن سعر الصرف يعد أدلة ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية ف يتم استخدام سعر الصرف كمقياس لمقارنة أسعار السلع المحلية وأسعار ذات السلعة في السوق العالمي مما يعطي فكرة قياسية للمنتجين عن المستوى العام للأسعار

ب. الوظيفة التطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات سلعة معينة حيث إن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات أي إن العلاقة تكون عكسية بين سعر الصرف وال الصادرات، ويرفع سعر الصرف للعملة الوطنية سوف يتم ارتفاع الواردات من السلع الأجنبية أي تكون العلاقة طردية بين سعر الصرف والاستيرادات، ونستنتج من ذلك إن نمو التجارة الخارجية يتطلب استقرار سعر الصرف.

ج. الوظيفة التوزيعية: وتنتج عن ارتباطه بالتجارة الخارجية التي تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي والثروات الوطنية العالمية بين بلدان العالم ويربط سعر الصرف بين الاقتصاد المحلي والعالمي حيث يمثل حلقة وصل ما بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من خلال الأسوق الثلاثة (سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق الأصول المالية).

**4. أشكال سعر الصرف:** يكتسب سعر الصرف صيغاً واشكالاً عديدة، لكل منها مدلولها، وبالتالي استعمالها الخاص، واستناداً إلى ذلك يمكن تحديد أشكال الصرف كالتالي:

أ. سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلاًلة عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلاًلة وحدات العملة الأجنبية وبالتالي فإن ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية يعد تحسن في سعر الصرف الاسمي والعكس صحيح (محمد، 2017: 505).

وكذلك يمكن تعريفه بأنه مقياس لقيمة عملة دولة معينة والتي يمكن أن تبادلها بعملة دولة أخرى وبذلك يتم تحديد سعر الصرف الإسمى كسعر لعملة ما تحت تأثير قوة العرض والطلب عليها في لحظة زمنية معينة في سوق سعر الصرف الأجنبية، كما وإن سعر الصرف الاسمي ينقسم على نوعين هما النوع الأول الذي يعمل به في المعاملات الجارية وهو سعر الصرف الرسمي، والنوع الثاني الذي يعمل به في الأسواق الموازية وهو سعر الصرف الموازي (المياحي وشندى، 2022: 33-34).

ويمكن إعطاء تعريف لكل واحد من السعرين الرسمي والموازي وكالآتي:

❖ **سعر الصرف الرسمي (سعر النافذة):** ويعرف بأنه السعر المركزي الذي يقيم المعاملات الحكومية وجميع واردات خزينة الدولة العامة (شندى، 2006: 53)، وكذلك يعرف بالسعر المحدد من قبل البنك المركزي والذي يتم التداول فيه في نافذة بيع العملة والتي تعد من إحدى الأساليب المباشرة والمؤثرة التي بالإمكان أن تستخدم للتدخل في سوق الصرف من أجل الحفاظ على استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار (رضا وجاد، 2022: 218).

❖ **سعر الصرف الموازي:** هو سعر يتحدد بشكل يومي وعلى مدى قوة السوق، كما ويستخدم من قبل القطاع الخاص، ويدع نطاق سعر الصرف الموازي واسعاً بشكل محلي وخارجي، ويكون سعر الصرف الموازي واقعاً بين نوعين من سعر الصرف هما سعر الصرف التوازنى وسعر الصرف الإسمى (المشهدانى وعبد الله، 2020: 417).

**ب. سعر الصرف الحقيقي:** هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (سلمي، 2014: 9).

**5. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:** هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهم هذه العوامل هي كالتالي: (عيسى، 2016: 250).

**أ. عرض النقد:** يعد أحد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف، إذ إن الزيادة الحادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل سلع البلد أقل قدره تنافسية، وبالتالي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات وهو ما ينعكس سلباً على الميزان التجاري، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على انخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

**ب. ميزان المدفوعات:** يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، وهو أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إذ يتجلّى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف عن طريق حالي الفائض والعجز في الميزان التجاري، فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية أكبر من الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية، لذا فإن العلاقة تكون طردية، أما إذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الأجنبية أكثر من الطلب على العملة المحلية، ما يعني أن قيمة العملة تنخفض حين يكون العجز مستمر في ميزان المدفوعات يسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية (عواد، 2022: 218).

**ج. تغيرات أسعار الفائدة:** تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف عن طريق جذبها لرأس المال الأجنبي، لأن رأس المال المعد للإئتمان يكون حساس تجاه التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، فكما هو معروف أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان قليلة رأس المال وينخفض في البلدان كثيفه رأس المال، وعلى هذا الأساس فإن رأس المال المعد للإئتمان سينتقل من البلدان قليلة رأس المال كون أسعار الفائدة في هذه البلدان تكون مرتفعة، إذ إن انخفاض عرض النقد لبلد ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وهذا يعني انتقال رؤوس الأموال من الدولة الثانية ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة الأولى ذات سعر الفائدة المرتفع وزيادة الطلب على عملة الدولة الأولى مقارنة بالعرض من العملة نفسها، وبالتالي فإن أي زيادة تحدث في أسعار الفائدة الحقيقة يساهم بشكل واضح في انتقال رأس المال من الخارج إلى الداخل الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية.. (الزعبي، 2020: 21).

**د. معدل التضخم:** إن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها من قبل أغلب الاقتصاديات، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وبذلك يتاثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها، لذا فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يعمل على زيادة الواردات، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على خفض الصادرات، فضلاً عن انخفاض عرض النقد الأجنبي، الأمر الذي يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع، ويترتب على ذلك زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري للدولة) ومنه يمكن عدّ المستوى العام للأسعار من أهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته (الزعبي، 2020: 21).

٥. الميزان التجاري: تؤثر الصادرات والواردات على سعر الصرف، وذلك عن طريق التغيرات في قيمة الصادرات والواردات ففي حالة زيادة الصادرات فإنها تؤدي إلى رفع قيمة العملة، أما في حالة انخفاضها فلا تؤثر بزيادة في قيمة العملة أي إن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة العملة تكون عكسية، ومن ناحية أخرى في حالة زيادة الواردات فإنها تقلل من قيمة العملة، ولكن في حالة انخفاضها لا يؤثر ذلك على تخفيض قيمة العملة، ولكن في معظم الحالات عندما تزيد الصادرات تتحسن الواردات والعكس صحيح، وعليه فإن العلاقة بين الواردات وقيمة العملة تكون طردية (البرواري، 2011: 27).

#### ثانياً. الإطار المفاهيمي للناتج المحلي الإجمالي:

١. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي في العراق: يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات التي ينتجهها أفراد مجتمع معين خلال مدة زمنية تكون سنة واحدة عادة عن طريق الذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (الواي وآخرون، 2013: 38).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية، أي إنه يمثل مجموعة قيمة الانتاج الإجمالي (الحسناوي 2014: 90).

كما يعرف على أنه عبارة عن إجمالي السلع النهائية والخدمات التي ينتجهها المجتمع خلال مدة زمنية على أراضيه وبالتالي لا يحتسب انتاج مواطنية إذا كانوا خارجه في حين يتم حساب انتاج الأجانب المقيمين على أراضيه (حسين، 2015: 14).

٢. أهمية الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي مقياساً نقيضاً لقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة ويساعد على قياس مستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعد الناتج المحلي مقياساً لأداء الاقتصاد الكلي، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابلها زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد. ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي يمكن استخدامه للتخليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

#### المبحث الثاني: واقع أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة

(2020-2010)

أولاً. واقع أسعار الصرف في العراق: إن مؤشر سعر الصرف يعد من الأدوات المهمة في السياسة النقدية، وهو أيضاً من المؤشرات الاقتصادية التي يستند إليها المستثمر في توجيهه استثماراته لاسيما المستثمر الأجنبي فكلما كان سعر الصرف أكثر استقراراً فإنه يطمئن ويشجع المستثمرين على الاستثمار، فعند انخفاض قيمة العملة المحلية هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من قبل الدولة في السوق الدولي.

من خلال الجدول رقم (1) يتضح بأنه البنك المركزي من خلال سياساته النقدية قد خفض قيمة الدينار أمام الدولار من (1170) دينار خلال عامي (2010، 2011) إلى (1166) دينار خلال الأعوام (2012-2013-2014) وبعدها ارتفع سعر الصرف إلى (1190) دينار من عام (2015) حتى عام (2020)، وبذلك نجد أن السياسة النقدية قد حققت نوعاً من الاستقرار في معدل سعر الصرف إذ بدأت الثقة تعود بقيمة الدينار العراقي وقدرته على أن يكون مخزنًا للاقتصاد وهذا يشجع

على جذب المستثمر داخل العراق ويكون أحد المحددات الإيجابية في تكوين بيئة الاستثمار المناسبة كما في الجدول الآتي.

الجدول (1): سعر الصرف الرسمي في العراق للمدة (2010-2020)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (دينار / دولار)
2010	1170
2011	1170
2012	1166
2013	1166
2014	1166
2015	1190
2016	1190
(2017)	1190
2018	1190
2019	1190
2020	1190
المتوسط	1235

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء الشركات، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة وللمدة (2010 - 2020).

ثانياً. واقع الناتج المحلي الإجمالي في العراق: إن الناتج المحلي الإجمالي يعد من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك لشموله جميع قطاعات الاقتصاد الكلي ومكونات لدولة ما، إذ إن بياناته لها أهمية كبيرة في قياس الأداء الاقتصادي الكلي، وكذلك تستخدم للتتبُّع باتجاهات الاقتصاد الكلي في المستقبل فضلاً عن صناعة قرارات السياسات الاقتصادية، كما إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المرأة العاكسة للاقتلال الحاصل في الاقتصاد من جهة، فضلاً عن تعبيره للنمو الحاصل في الاقتصاد الكلي الذي يبرزه عند دراسة أي اقتصاد من جهة أخرى ولما كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على انتاج النفط بالدرجة الاساس، إذ يشكل القطاع النفطي الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي دائماً تكون مصاحبة لزيادة إنتاج النفط وأسعاره في السوق العالمية ويمكن توضيح تطور هذا الناتج خلال مدة الدراسة بالجدول الآتي.

**الجدول (2): الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق لمدة (2010-2020) (مليون دينار)**

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام (3)	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص (5)	الاهمية النسبية % (6)	الناتج المحلي الاجمالي للاقطاع العام (4)
2010	162064566		105886513	56178053		
2011	217327107	34.0	151297370	66029737	30.4	69.6
2012	254225491	16.1	171302687	82922804	32.6	67.4
2013	273587529	7.6	178657201	94930328	34.6	65.4
2014	266332655	2.6	169947307	96385348	36.2	63.8
2015	194680972	26.9	113316768	81364204	41.7	58.3
2016	196924142	1.1	113403058	8354084	42.4	57.6
2017	221665709	12.5	136434536	85231173	38.4	61.6
2018	254870184	14.9	172179417	82690767	32.4	67.6
2019	262917150	3.1	170894087	92023063	35.1	64.9
2020	198774325	24.3	129203312	69571013	34.9	65.1
	المتوسط العام	19.9		66.1	33.9	

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت احصائية لسنوات متفرقة لمدة (2010-2020).

- تم احتساب النسب من قبل الباحث.

من الجدول رقم (2) يتضح أن مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي النسبة الأكبر طيلة مدة الدراسة، في حين نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي أقل دائمًا وهذا يشير إلى وجود اختلال هيكلی في الاقتصاد العراقي، علماً أن المتوسط العام للأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص بلغت (33.9%) طيلة مدة الدراسة، في حين بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية للقطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (66.1%), وهذا يحتم على الحكومة القيام بتطبيق سياسة اقتصادية متكاملة تعمل على تحفيز الاستثمار الخاص بأنواعه المختلفة سواء كان محلياً أو أجنبياً من خلال توفير مستلزمات بيئة الاستثمار الملائمة كافة وهذا ما سيعمل ضمناً على تحفيز القطاع الخاص وزيادة مساهنته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في القطاعات الانتاجية للاقتصاد العراقي.

كما يتبيّن أيضاً من الجدول رقم (2) إن الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب (ارتفاع وانخفاض) خلال مدة الدراسة، إذ بلغ عام (2010) (162064566) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (24%)، بعدها أخذ بالتزاييد المستمر حتى بلغ عام (2013) (273587529) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.6%) وإن سبب الزيادة في الأعوام (2010-2013) يعود إلى معاودة أسعار النفط ارتفاعها وزيادة الصادرات النفطية بعد انتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، أما في الأعوام (2014 و 2015) فانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (266332655) و(194680972) مليون دينار، وبمعدلات تغير سالبة بلغت (-2.6%) و (-26.9%)

(%) على التوالي وهذا الانخفاض يعود بسبب الحرب على الإرهاب وزيادة النفقات العسكرية فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية بسبب توقف العديد من آبار النفط عن الانتاج بسبب الإرهاب، وخروجها عن سيطرة الحكومة المركزية، أما خلال الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزاييد التدريجي إذ بلغ على التوالي (196924142) و(221665709) و(254870184) و(262917150) مليون دينار، وبمعدلات تغير سنوية موجبة بلغت على التوالي (1.1%， 12.5%， 14.9%， 3.1%)، وإن سبب هذا الارتفاع يعود إلى تحسين الوضع الأمني والاقتصادي بسبب زيادة أسعار النفط من جهة وإلى إعادة السيطرة على الآبار النفطية من قبل الحكومة المركزية من جهة أخرى وزيادة مستوى الصادرات النفطية، ثم انخفض عام (2020) (198774325) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (-24.3%) وسبب هذا التراجع يعود إلى تفاقم أزمة كوفيد (19).

### **المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي**

#### **أولاً. متغيرات الدراسة:**

الجدول (1): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
ER	سعر الصرف	متغير مستقل
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	متغيرتابع

المصدر: الجدول بالأعتماد إلى توصيف النموذج.

#### **ثانياً. النموذج القياسي المستخدم:**

يعد أنموذج (ARDL) من الأساليب الحديثة المستخدمة في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاص بالسلسل الزمنية التي توجد بها علاقة انحدار ذاتي من جهة، كما يوجد تأثير متباطأ زمنياً، وهو اختصاراً (Approach to Counteraction The Autoregressive Distributed Lag) (ARDL)، ويهدف أنموذج (ARDL) إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. تم استعمال نهج التكامل المشترك مثل اختبار (Johansen-Jealous 1990-1992) واختبار (Johansen-Jealous) على نطاق واسع لإقامة علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، ويطلب التكامل المشترك وفق هذين الاختبارين دمج المتغيرات بنفس الترتيب، إذا لم يكن ترتيب التكامل بين المتغيرات (1) فلا يمكن تأسيس علاقة طويلة الأجل بينهما، فضلاً عن ذلك تعتمد نتائج هذه الاختبارات إلى حد كبير على اختبار طول التأخير أو فترة الابطاء الأمثل، والذي لا يمكن تحديده بشكل قاطع. يتغلب أنموذج طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج، (الرملي، 2020: 72).

#### **ثالثاً: الاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة)**

أظهرت نتائج الجدول رقم (1) ومن خلال نتائج اختبار ديكي- فولر الموسوع وفيليب بيرون (ADF) وإن جميع متغيرات الدراسة استقرت عن المستوى (Level) والبعض الآخر استقر عند الفرق الأول (I) كما في الجدول الآتي:

الجدول (1): اختبارات جذر الوحدة ديكى – فولر (ADF) وبيرون (P-P)

		اختبارات جذر الوحدة			
المتغيرات		ديكى- فولر		فيليب بيرون	
		Individual Intercept	t-Statistic	Individual Intercept	Prob.
ER	المستوى	-4.864468	0.0000	-2.68223	0.0000
	الفرق الاول	-2.54328	0.0044	-2.01528	0.0000
GDP	المستوى	-6.55438	0.0000	-4.77650	0.0065
	الفرق الاول	-8.00986	0.0000	-4.04321	0.0000

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13).

رابعاً. أثر تقلبات أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (2): نتائج أثر تقلبات أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	17.39155	0.049374	-0.858683	GDP(-1)
0.0136	-2.591513	1.392473	-3.608961	ER
0.0096	2.732232	1.68E+08	4.60E+08	C
2.34E+08	Mean dependent var		0.909701	R-squared
30513901	S.D. dependent var		0.904820	Adjusted R-squared
35.02531	Akaike info criterion		9413909.	S.E. of regression
35.15198	Schwarz criterion		3.28E+15	Sum squared resid
35.07111	Hannan-Quinn criter.		-697.5063	Log likelihood
1.126080	Durbin-Watson stat		186.3755	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13).

- أظهرت نتائج الجدول أعلاه والخاصة بنتائج أثر (تقلبات أسعار الصرف) كمتغير مستقل على (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرتابع مجموعة من النتائج ومنها ما يأتي:
- إن تقلبات أسعار الصرف، كمتغير مستقل قد نجحت في اثبات تأثيرها العكسي والمعنوي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعند مستوى معنوية أقل من (0.0136)، أي عند الزيادة في أسعار الصرف بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي ينخفض بمقدار 3.6 وحدة.
  - أما بالنسبة لمعامل التصحیح ( $R^2=0.909701$ ) وهذا القيمة معنوية وسالبة أي إنه 85% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازنی في طویل الأجل.
  - وبلغت قيمة ( $R^2=0.909701$ ) وهي تبين قدرة المتغير المستقل للتأثير في المتغير التابع.
  - وبلغت قيمة ( $D-W=1.126080$ ) أي لا يوجد ارتباط في الانموذج
  - أما احصائية فيشر ( $F$ ) أقل من (5%) أي أن النموذج احصائياً معنوی.

### خامساً. اختبار التكامل المشترك

الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 1	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
	Sample size: 37
Value	Test Statistic
3.930258	F-statistic

1%		5%		10%		Sample Size
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
6.480	5.763	4.530	3.957	3.757	3.223	35
6.333	5.593	4.523	3.937	3.730	3.210	40
5.580	4.940	4.160	3.620	3.510	3.020	Asymptotic

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13).

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة إذا (F) المحتسبة (3.930258) وهي أكبر من القيمة الجدولية اذ بلغا (3.730)، عند مستوى معنوية (10%)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

سادساً. الاختبارات البعدية: لغرض التأكيد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

1. مشكلة الارتباط الذاتي: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنوتها وبالتالي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

الجدول (4): نتائج الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.776543	Prob. F (2,50)	0.0654
Obs*R-squared	0.985426	Prob. Chi-Square (2)	0.0675

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13).

2. اختبار عدم تجانس التباين:

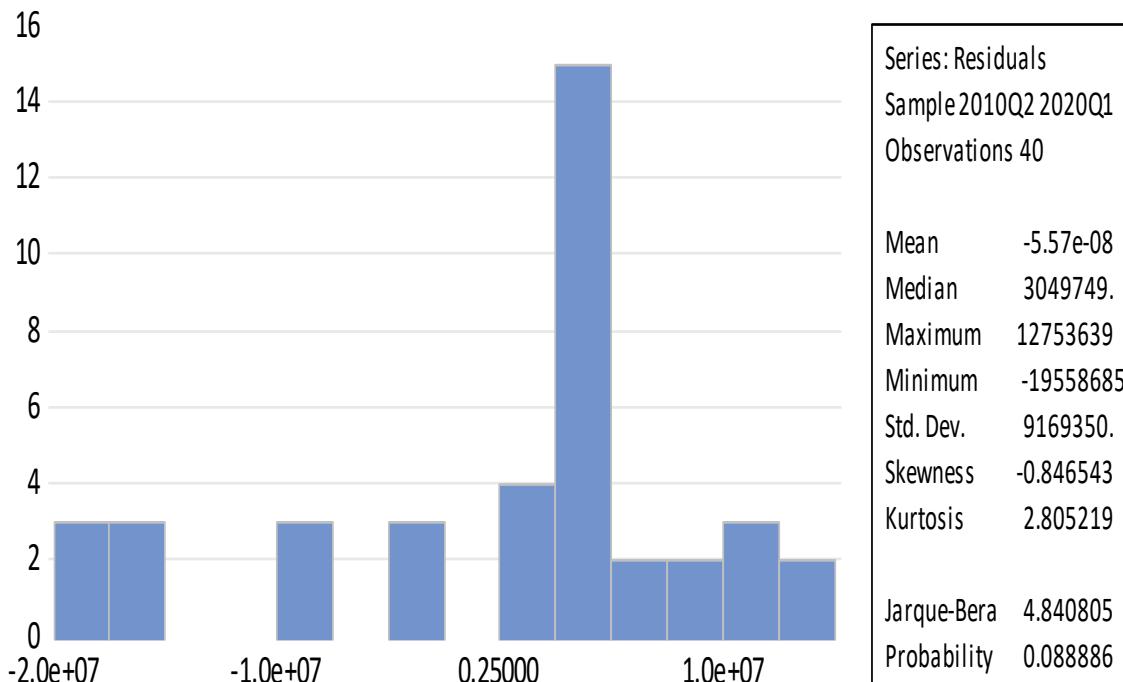
لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي عدم وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

الجدول (5): نتائج تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.355432	Prob. F (1,58)	0.8875
Obs*R-squared	<b>0.875223</b>	Prob. Chi-Square (1)	<b>0.7865</b>

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13).

3. مشكلة التوزيع الطبيعي: لقد أظهرت النتائج ان الانموذج المقدر لا تعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يأتي:



الشكل (1): التوزيع الطبيعي

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. نلاحظ من خلال قيمة ( $R^2=0.999871$ ) وهي تبين قدرة المتغير المستقل سعر الصرف على التأثير في المتغير التابع بمعنى أن أسعار الصرف تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

2. وبلغت قيمة (D-W) (1.900310) أي لا يوجد ارتباط في الانموذج بين متغيرات الدراسة. أما احصائية فيشر (F) اقل من (5%) أي إن النموذج احصائياً معنوي.

4. أظهرت نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة إذا (F) المحاسبة (5.632912) وهي أكبر من القيمة الجدولية إذ بلغها (4.16)، عند مستوى معنوية (5%), أي وجود علاقة تكامل مشترك بين بعض متغيرات.

5. أظهرت نتائج الأثر في الأجل القصير أن تقلبات أسعار الصرف، كمتغير مستقل قد نجحت في اثبات تأثيرها الايجابي والمعنوي في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من

(0.05)، أي عند الزيادة في أسعار الصرف بمقدار 100% فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بمقدار 132%.

6. أظهرت نتائج الأثر في الأجل الطويل إذ إن تقلبات أسعار الصرف، كمتغير مستقل قد نجحت في ثبات تأثيرها العكسي والمعنوي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)، أي عند الزيادة في أسعار الصرف بمقدار 100% فإن الناتج المحلي الإجمالي ينخفض بمقدار 370% على خلاف الفترة القصيرة.

#### ثانياً. التوصيات:

1. أهمية تفعيل دور البنك المركزي بشكل أكبر من أجل مراقبة التغيرات في أسعار الصرف والسعي الدائم إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى.
2. الاهتمام بالعوامل المؤثرة في سعر الصرف لأن أثراها ينعكس بشكل كبير على أسعار الصرف.
3. السعي إلى المحافظة على استقلالية البنك المركزي من أجل المحافظة على قيمة العملة وحتى لا يتكرر ما حدث في عقد الثمانينات ومنتصف التسعينيات
4. السعي إلى استخدام أنظمة الصرف الأكثر ملائمة للاقتصاد العراقي بما يتلائم والظروف الاقتصادية التي يمر بها.

#### المصادر

1. البرواري، محمد سلمان محمد، سمايل، خديجة قادر، 2011، أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة 1994-2006، مجلة تنمية الرافدين، جامعة صلاح الدين – أربيل، المجلد 33، العدد 102.
2. البلداوي، احمد كاصد سعد، أثر تقلبات سعر الصرف على سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2020، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، 2022.
3. حسين، علي سلمان مال الله، 2008، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية والدولية – مصر واليابان – حالة دراسية للمدة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، غير منشورة
4. رضا، سيف محمد، جواد، كمال كاظم، 2022، تأثير سعر الصرف في كفاية رأس المال العراقي حالة دراسية للمدة 2010-2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 11، العدد 41.
5. الزغبي، معتصم عباس تركي جعاطة، أثر تقلبات سعر الصرف في الاداء المالي للشركات الصناعية متعددة الجنسية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2020.
6. عيسى، سعد صالح، 2016، أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 36.
7. محمد، منال جابر مرسي، 2017، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 47، العدد 4.
8. المشهداني، خالد حمادي، عبد الله، فه رهه نك أمين، 2020، قياس وتحليل محددات سعر الصرف في الموازي في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 51

9. المياحي، مروة محمد عودة، شندي، أديب قاسم، 2022، أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف - العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد 14 ، العدد 44 .
10. عواد، سعد سلمان، (2021)، كيفية مواجهة الركود الاقتصادي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعية المستنصرية، العدد 125 ، العراق .
11. سلمى، دوحة، 2014، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالية الجزائر" ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.